نص ردن

▪ علاء حسن

نائب وناخب

أعضاء في مجلس النواب اعترفوا بأنهم لم يلتقوا ناخبيهم أي قواعدهم الشعبية منذ إشغال مقاعدهم في البرلمان، وبعد مرور سنتين من عمر الدورة التشريعية الحالية، يتطلع الناخبون إلى إطلالة مرشحيهم من ممثلي الشعب، لطرح مشاكلهم ومعاناتهم واحتياجاتهم، على طريقة "الناخب يسأل والنائب يجيب".

أعضاء مجلس النواب السابق حملوا صفة تمثيل الشعب بالقائمة المغلقة، أما بالنسبة للحاليين فمعظمهم شغلوا مقاعدهم في البرلمان الحالي إما بأصوات زعيم القائمة أو بالنظام الانتخابي المعتمد الذي جعل صاحب الأصوات الخمسة فقط عضوا في مجلس النواب، وتجاهل من حصد أكثر من ١٠ آلاف صوت لأنه لم يصل إلى العتبة، وهذه المعادلة الديمقراطية واحدة من العجائب السائدة في المشهد العراقي.

المفوضية المستقلة للانتخابات مدعوة اليوم لإعادة نشر نتائج الانتخابات التشريعية بشكل سلس وليس على طريقة "العكرف لوي" لكي تبين للناخبين أعداد الأصوات لممثليهم، بحسب المحافظات والمناطق، لكي يتعرف أهالي محافظة ذي قار مثلا عن نوابهم، لمراجعتهم أو لرفع العرائض إليهم عن طريق "الطروش" أو عبر البريد الالكتروني، أو تسليمها باليد لمكاتبهم الإعلامية.

طريقة المفوضية في إعلان النتائج كانت عبارة عن طلاسم لا يستطيع السحرة وخبراء المخابرات حل شفرتها، لأنها تعتمد رقم تسلسل المرشح في القائمة، ثم عدد أصواته، ومحافظته، وغيرها من الرموز الأخرى، ويبدو أن هناك قصدية وراء ذلك، حتى يعجز الناخب عن معرفة أصوات النائب، واحتمال إعلان النتائج بطريقة أخرى استجابة لرغبة البطرانين من الناخبين ستصطدم بعقبات وعراقيل يقف وراءها صاحب الأصوات العشرة أو الأكثر، أو أبو المقعد التعويضي.

منظمات المجتمع المدني المعنية بمراقبة "العملية الديمقراطية" شخصت ظاهرة عزوف النواب عن لقاء قواعدهم وناخبيهم، وعزت الأسباب لعوامل تتعلق بانشغال البرلمانيين بالأزمة السياسية والدفاع عن الزعماء بشتى الوسائل والأساليب، لكي يثبتوا الولاء الدائم لرئيس الكتلة أو القائمة لأنه صاحب الفضل الأول في منحهم المقعد البرلماني.

يقال أن نحو عشرين عضوا في مجلس النواب الحالي، حصلوا على أصوات "بذراعهم" أما الآخرون فهم كحال "العبرية" الراكبين في سيارة شيخ العشيرة، لا يحق لهم الجلوس بالصدر بجانب السائق، لأن المكان مخصص للشيخ أو لأحد أبنائه أو لمدير مركز الشرطة، ومواقعهم إما في سقف السيارة أو "البدي الخشب" أو على "الدجة الخلفية"، بجانب الدرج، وأصحاب هذا "الموقع الإستراتيجي" يحرصون على وضع اللثام على وجوههم للتخلص من الغبار والسموم.

بعض النواب اليوم يسكنون في المنطقة الخضراء المحصنة، لأسباب تتعلق بالتحوطات الأمنية، وخصوصا من أعضاء الدورة التشريعية السابقة أصحاب "القائمة المغلقة" فغادر منزله الكائن في المحافظات إن كان مقيما في العراق، وفضل الاستقرار في الملاذ الآمن، واستنادا لذلك ضاعت فرصة إقامة ندوات: "الناخب يسأل والنائب يجيب".

الشرطة تحذّر والضحايا يقعون في الشباك

عصابات العملات المزيّفة تنشط في كربلاء

يستذكر أبو حامد الكربلائي أنه وقع ضحية عملية احتيال في ثمانينات القرن الماضي، حين كان في بغداد لإنجاز معاملة في إحدى الدوائر الحكومية، إذ عرض عليه شخص يتحدث بلهجة لبنانية، حليا ذهبية بسعر زهيد بحجة أنه مضطر إلى العودة فورا إلى بيروت ولا يملك مالا كافيا لتذكرة الطائرة. ويقول أبو حامد: "كنت متحيرا هل أصدّق هذا الرجل أم أكذّبه، لكنها حيرة لم تدم طويلا، إذ اقترب منّا شخص آخر وأخذ يعاين الحلي الذهبية ثم قال إنها ذهب عيار 24، وهكذا فعل شخص آخر، لكن كلاهما ادعى إنه لا يحمل المال الكافي لشرائها".

□ كربلاء / أمجد علي

عملة مزيفة فئة عشرة آلاف دينار

ويضيف "حين شاهدني صاحبي الحلي مترددا عرض عليّ الذهاب إلى أقرب صائغ للتأكد فما كان مني إلا أن أدفع ما لدي من مال، وأخذت الحلي التي تبين أنها مزيفة، وأنني كنت ضحية عملية نصب واحتيال".

ما رواه أبو حامد لـ"المدى" ليست القصة الأولى من نوعها، فهناك الكثير من عمليات النصب والاحتيال التي وقع ضحيتها العديد من المواطنين، إذ يؤكد المدرس المتقاعد علي سلمان، أن في كربلاء "أكثر من عصابة للنصب والاحتيال متخصصة بالعملات الأجنبية المزيفة".

ويوضح سلمان "لكل عصابة لقب خاص بالعملة التي تروجها، فهناك عصابة العملة البولندية، وأخرى البحرينية، وثالثة الروسية، والتنزانية، وغير ذلك".

كربلاء مدينة تزدحم بالزوار على مدار الساعة، فلا تكاد شوارعها تخلو وخاصة في المدينة القديمة ومنطقة ما بين الحرمين، ويقول رجل الدين حسين الأسدي "زوار المدينة وأهلها طيبو النوايا لذلك يسهل النصب عليهم"، على حد قوله.

المواطن سلام محسن الذي وقع ضحية عصابة العملة البولندية، يقول "نحن سذج نصدق بسرعة ويغرينا المال أو الطمع لذلك نكون فريسة سهل للمحتالين".

ويبين "بالقرب من الحي الصناعي صادفني رجل يرتدي الزي الخليجي ويتحدث بلهجة خليجية وعرض عليّ تصريف مبلغ كبير من العملة البولندية، مدعيا إن أصحاب ورش الحي الصناعي لا يقبلون بهذه العملة رغم إنها أغلى من الدولار، وترجاني أن أصرفها له بالدينار أو الدولار".

ويتابع محسن: "ادعى الرجل إنه لا يستطيع ترك سيارته في الحي الصناعي، كما إنه لا يعرف أين توجد مكاتب الصيرفة، وأثناء حديثنا حضر شخص آخر وراح يؤكد أنها عملة أصلية وسعر تصريفها أعلى من الدولار ولكن للأسف ليس لديهم المال لشرائها". ويذكر محسن "وقعت في الفخ إذ أن الرجل عرض عليّ العملة بنصف سعرها الذي ادعاه، وقدرت ما سأربحه بنحو عشرة ملايين دينار، قبل أن أكتشف أنها عملة مزيفة ولا تساوي الأربعة ملايين دينار التي دفعتها".

شرطة محافظة كربلاء سبق لها أن حذرت المواطنين في العديد من النشرات والإذاعات والصحف المحلية، من أن هناك عصابات نصب واحتيال تروج عملات مزيفة أو غير ذات قيمة نقدية في المحافظة، داعية المواطنين إلى الإبلاغ عنها لتسهيل إلقاء القبض على أفرادها.

وقال مدير إعلام الشرطة المقدم أحمد محمد عمران، في حديثه لـ"المدى": إنه بالرغم من التحذيرات المتكررة التي أصدرتها مديرية شرطة كربلاء للمواطنين ما زال العديد منهم يقع ضحية النصب والاحتيال.

وأضاف "حذرنا وما زلنا نحذر المواطنين من عصابات تروج لعملات أجنبية بعضها لم تعد ذات قيمة نقدية، أو مزيفة".

ويسرد مدير إعلام الشرطة، قصة امرأة وقعت ضحية إحدى عصابات العملات المزيفة، مبينا "اعترض ثلاثة رجال يتحدثون بلهجة خليجية طريق امرأة كانت مارة بالقرب من منطقة الحرمين، وعرضوا عليها تصريف مبلغ كبير من عملة أجنبية إلى الدينار العراقي، وبسعر صرف أقل من السوق لحاجتهم إلى المال بهدف توزيعه على الفقراء".

ويتابع المقدم عمران "وكما هو مخطط يأتي شخص آخر وهو من أفراد العصابة لإيهام المرأة بأن السعر الحقيقي لهذه العملة يساوي ٢٦٠ ألف دينار للفئة الواحدة، وإنه لو كان معه المال لاشترى كل ما لدى الخليجي".

ويشير إلى أن "المرأة سارعت إلى شراء كل ما لدى العصابة بخمسة ملايين دينار إذ كما تقول إنها لم تكن تطمح للتربح بل إنها خدعت بما ادعاه النصاب من إنه سيوزع المال على الفقراء والأيتام، إلا أنها وقعت ضحية لهذه العصابة إذ تبين أن العملة مزيفة".

واختتم مدير إعلام الشرطة حديثه بالقول: "هذه ليست القصة الوحيدة فهناك الكثير غيرها، ولطالما حذرت مديرية شرطة كربلاء المواطنين من الوقوع ضحية لهذه العصابات سواء طمعا بالربح أو تصديقا بما يدعيه أفراد هذه العصابات من حسن النوايا".

وصفوها بـ"السجن" ورجحوا أن هدفها محاصرة التظاهرات

بوابات حديدية في شارع الحبوبي تثير قلق وتذمر أهالي الناصرية

□ الناصرية / حسين العامل

أثار غلق جميع مداخل ومنافذ مركز مدينة الناصرية، ببوابات حديدية محكمة، تذمر وقلق أهالي مدينة الناصرية كونها أخذت تعيق حركة المرور إلى المركز التجاري ومجمع عيادات الأطباء وسط المدينة.

وقال رئيس جمعية حماية وتطوير الأسرة العراقية في ذي قار حقي كريم لـ"المدى": إن غلق المركز التجاري لمدينة الناصرية أمام حركة المركبات أدى إلى خنق المدينة وتحويلها إلى سجن بحراسة أمنية مشددة.

وأضاف "البوابات الحديدية التي نصبتها الجهات المسؤولة في المحافظة لغلق جميع الطرق والمنافذ المؤدية إلى شارع الحبوبي في مركز مدينة الناصرية، تسببت بتعطيل النشاط التجاري وزيادة معاناة المرضى الذين يتوجهون لعيادات الأطباء الواقعة في الشارع المذكور".

وأكد رئيس الجمعية "تضرر الكثير من أصحاب المحال والأهالي، إضافة إلى أصحاب سيارات الأجرة بسبب هذا الإجراء، كون غلق الطرق والمنافذ المؤدية إلى شارع الحبوبي تسبب بإعاقة النشاط التجاري وعرقل حركة المارة ومنع أصحاب المركبات من العمل في أهم شارع ومركز تجاري حيوي في المحافظة".

وكانت القوات الأمنية قد دأبت على غلق المنافذ والطرق المؤدية إلى شارع الحبوبي والأسواق المحيطة به عقب أي تفجير إرهابي يحصل في المحافظات المجاورة، وهو ما عده الكثير من المواطنين الذين التقتهم "المدى"، تراجعا في الخطة الأمنية التي تعتمدها المحافظة، "كونها تنقل المعركة مع قوى الإرهاب إلى داخل المدن".

وأضافوا إن "القوات الأمنية بذلك تجعل من المدن والسكان جزءاً من الخطوط الدفاعية"، داعين إلى "اعتماد خطط أمنية أكثر كفاءة ولا تتسبب بتعطيل الحياة كون الإسهام بتعطيل الحياة يحقق جزءاً مهماً من أهداف قوى الإرهاب التي تسعى إلى خنق الحياة ووأد النشاط الإنساني".

من جانبه، أعرب المواطن علي حسين عن خشيته من استخدام القوات الأمنية للبوابات الحديدية في محاصرة المتظاهرين واحتواء التظاهرات التي غالبا ما تنطلق في شارع الحبوبي نتيجة نقص الخدمات وانقطاع التيار الكهربائي.

ولفت إلى أن محافظة ذي قار تتمتع بوضع أمني مستقر نسبيا وهي ليست بحاجة لمثل هكذا إجراء يشوه معالم المدينة ويحد من حرية تنقل السكان للأماكن التي يرغبون بالوصول إليها.

واستغرب حسين من تبني المحافظة لفكرة الحواجز الأمنية في الوقت الذي أخذت العديد من المحافظات الساخنة أمنيا ومنها العاصمة بغداد بالاستغناء عنها والمباشرة برفع أجزاء منها بعد أن أثبتت عدم فاعليتها وجدواها في الحد من الهجمات الإرهابية، مطالبا القوات الأمنية باعتماد الجهد الاستخباري وتكثيفه لإجهاض النشاطات الإرهابية.

في بابل.. لجان تحقيقية لتقييم أداء مدراء الوحدات الإدارية

□ الحلة / إقبال محمد

كشف محافظ بابل عن تشكيل لجان تحقيقية لمحاسبة مدراء الدوائر المقصرة في أداء أعمالها، وإجراء تغييرات للقائممقامين ومدراء الوحدات الإدارية بما يخدم المحافظة، فيما أكدت أن وزارة التربية لم تطلق أي من تخصيصات مديرية تربية بابل لبناء مدارس جديدة.

وقال المحافظ محمد علي المسعودي في حديث خص به "المدى"، على هامش اجتماعه بمجلس محافظة بابل: إن "الكثير من الدوائر الحكومية في المحافظة لم تقم بواجباتها كاملة لخدمة المحافظة والمواطن، وهناك تقصير واضح في عملها". وأضاف إنه أوعز بتشكيل لجان برئاسة نائبه الأول، للتحقيق بعمل الدوائر المقصرة "ونحن بانتظار نتائج التحقيقات"، مؤكدا "هناك الكثير من المجاملات والتوافقات السياسية التي قد تعطل عمل الدوائر وتقديم الخدمات للمواطنين، وأنا عازم على معاقبة المقصرين". وبشأن تخويله من قبل مجلس المحافظة لمحاسبة قائممقامي ومدراء الأقضية والنواحي المقصرين، أوضح المسعودي "إنه ليس تخويلا بل هو من ضمن صلاحياتي كونهم موظفين في ديوان المحافظة وبالتالي لي الحق بتوجيه العقوبات لهم أو سحب أيديهم".

وأفاد المسعودي "لديّ نية لتغيير مدراء الوحدات الإدارية من أماكنهم ونقلهم إلى وحدات إدارية أخرى إذا ثبت تقصيرهم في أداء واجباتهم، كما أن هناك الكثير من الشكاوى تصلنا عن سوء إدارة البعض منهم"، لافتا إلى أن صلاحياته بهذا الخصوص تقتصر على النقل فقط. وفي القطاع التربوي، أشار المحافظ إلى أن هناك نقصا واضحا في عدد المدارس في بابل، ووزارة التربية لم تقم ببناء إلا عدد قليل من المدارس رغم حاجة المحافظة لها، مبينا أن "الوزارة لم تخصص أي مبلغ لمديرية تربية بابل لاستملاك الأراضي لبناء المدارس".

ولفت إلى أن الوزارة "خصصت ٤٠٠ مليار دينار لجميع المحافظات لاستملاك أراض لبناء مدارس جديدة، بحسب النسبة السكانية لكل محافظة، وتبلغ حصة بابل نحو ٢٤ مليار دينار من تلك التخصيصات إلا أن تربية المحافظة لم تحصل لغاية الآن على أي مبلغ". المسعودي ذكر أن "مجلس المحافظة اضطر إلى تخصيص أموال من ميزانية المحافظة واستطعنا بناء أكثر من ٣٠٠ مدرسة، ومئات الملاحق في عدد من المدارس، وترميم العشرات من الأبنية المدرسية، بالرغم من أن ذلك ليس من اختصاص مجلس المحافظة". وتابع بالقول: "خطة المحافظة للعام الحالي تضمنت بناء ٤٦ مدرسة، تمت إحالة ٤١ مدرسة إلى الشركات والخمس الباقية فيها إشكالات فنية سنحاول حلها". وعلى صعيد متصل، أكد المسعودي، خلال لقائه بالمسؤولين المحليين في قضاء الهاشمية، أن "مجالس الأقضية والنواحي وبالرغم من أنها جهات رقابية، إلا أن لها دورا فاعلا في دعم رؤساء ومدراء الوحدات الإدارية". وشدد المسعودي، خلال اللقاء الذي حضرته "المدى"، على أن التقاطع بين المجالس المحلية في الأقضية والنواحي وبين الحكومة المحلية "لا يخدم المصلحة العامة والجميع سيدفع ثمن هذا التقاطع"، مضيفا "العمل الجماعي يوفر جملة من الأفكار والخيارات التي تصب في الصالح العام". وأعلن إنه سيعقد اجتماعا خلال المدة المقبلة مع رئيس مجلس المحافظة ورئيس لجنة المشاريع في المجلس ليعرض عليهم خطة عام ٢٠١٣، مؤكدا أن "الجميع سيأخذ استحقاقاته في هذه الخطة"، داعيا إلى الأخذ برأي أهالي المحافظة لتحديد الأولويات في تنفيذ المشاريع. وطالب المسعودي جميع مجالس الأقضية والنواحي بالبدء فوراً بوضع المشاريع التي تلبي حاجات المواطنين، مشددا على مراعاة العدالة في توزيع المشاريع بين جميع مناطق القضاء أو الناحية.

إحصاء يعد الأول من نوعه في المحافظة

62 % من نساء الديوانية يتعرضن للعنف النفسي

أعلنت مديرية إحصاء محافظة الديوانية، إن 62 % من نساء المحافظة يتعرضن للعنف النفسي و8 % للعنف الجسدي، فيما أفادت بأن 22 % من المتزوجات لم يبلغن الثامنة عشر من العمر، ونحو 70 % من النساء لم يكملن تحصيلهن العلمي.

□ بغداد / المدى

ونقلت وكالة "السومرية نيوز"، عن مدير إحصاء المحافظة فاضل عبد الحر، قوله: إن مسحا أجرته المديرية يعد الأول من نوعه في الديوانية، أظهر ارتفاع نسبة النساء اللواتي تزوجن في سن دون الـ١٨ عاماً حيث بلغت ٢٢,٦٪.

واعتبر أن "هذه النسبة هي الأعلى مقارنة مع باقي المحافظات"، مضيفا أن "المسح بيّن ارتفاع نسبة الولادات التي تمت عن طريق عمليات قيصرية وبلغت ٣٤٪"، لافتا إلى أن "معدلات الرعاية الصحية أثناء الحمل جيدة لكنها تنخفض بعد الولادة".

ولفت عبد الحر إلى أن "٦٢٪ من نساء الديوانية يتعرضن للعنف النفسي، فيما يتعرض نحو ٨٪ منهم للعنف الجسدي"، عازيا أهم أسباب العنف إلى "النظام الاجتماعي والتربية والتنشئة الأسرية والقوانين والتشريعات الخاصة بهذا الجانب".

وبين عبد الحر أن "المسح أشار إلى نسبة ٦٤٪ من الرجال في المحافظة يعتقدون أن الدور الرئيس للمرأة في الحياة هو إنجاب الأطفال وتربيتهم"، مؤكدا أن "٦٢٪ من الرجال يعتقدون أن على المرأة أن تتبع رغبات الرجل داخل الأسرة".

وأشار إلى أن "المسح أظهر أيضا أن نسبة مشاركة النساء في انتخابات عام ٢٠٠٥ بلغت نحو ٤٨٪، فيما بلغت عام ٢٠٠٩ نحو ٦٤٪"، مبيناً أن "١٣٪ من النساء يعملن مقابل أجر نقدي ثابت و٤٥٪ منهم يعتقدن أن المرأة والرجل لا يتساويان في الحقوق والواجبات".

عبد الحر أكد أن "هذا المسح وفر معلومات هامة تخدم صانعي السياسات والقرارات لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمرأة، وتعزيز إستراتيجيات النهوض بها ومناهضة جميع أشكال العنف ضدها"، لافتاً إلى أن "نسبة النساء اللواتي لم يكملن التحصيل العلمي الذي يرغبن به بلغت ٦٩,٦٪".

وأضاف إن مديرية إحصاء الديوانية أجرت مسحاً لأوضاع النساء يعد الأول من نوعه، حيث يمثل قاعدة بيانات لحل المشاكل الخاصة بالمرأة، مبيناً أن "المسح شمل جميع جوانب المرأة الحياتية وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والظروف البيئية التي تواجهها".

وكانت رئاسة محكمة القادسية الاتحادية في الديوانية، قد كشفت في ١٧ تموز الماضي، عن ارتفاع نسب الطلاق خلال النصف الأول من ٢٠١٢، حيث تم تسجيل ١٦٣٠ حالة، لافتة إلى أن بعضها صوري، فيما دعا باحثون اجتماعيون إلى الحد من الزواج المبكر الذي يعد أبرز أسباب ارتفاع نسب الطلاق.

يذكر أن محافظة الديوانية، ١٨٠ كم جنوب بغداد، تعد ثاني أفقر المحافظات العراقية، إذ تبلغ نسبة الفقر فيها ٣٥٪ وفق إحصائيات رسمية، فيما يبلغ تعداد سكانها نحو مليون و٢٠٠ ألف نسمة تمثل النساء منهم نحو ٥٥٪.